

## اقتصاد

## سعر الصرف وراء ارتفاع أسعار اللحوم!

| رامي محفوظ

صرح مستشار غرف الزراعة السورية عبد الرحمن قرنفلة لـ«الوطن» بأن الموسم الزراعي ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ يعتبر مبشراً بالخير، وفي حال استمرت الهطلات المطرية بمواعيد زمنية متناسبة وأطوار نمو النباتات سيكون الموسم هذا العام ممتازاً.

وأشار إلى أن الإنتاج الزراعي تحكمه عوامل عديدة، وأولها العوامل الطبيعية، مشيراً إلى أن جزء كبير من الزراعة السورية هو بطلي يعتمد على مياه الأمطار.

وأوضح أن الحكومة وضعت خططها لتحسين الواقع الزراعي لهذا الموسم، وتتابع تنفيذها من خلال تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة وأدوية زراعية. وغيرها، وهذه المستلزمات تصل حالياً إلى مناطق الإنتاج، مبيناً أن أمور الزراعة تسير في الاتجاه الصحيح بخصوص الإنتاج النباتي، وبالنسبة للإنتاج الحيواني، بين قرنفلة أن الحكومة شجعت مؤخراً على موضوع تأمين الأعلاف، وكلفت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي المؤسسة العامة للأعلاف بتأمين احتياج القطر من الأعلاف، ورصدت الحكومة مبالغ كبيرة تصل لحدود ٧ مليارات وضعتها تحت تصرف مؤسسة الأعلاف لتأمين المادة.

ولفت إلى أنه في ظل الحروب كل معوقات الإنتاج ستكون متاحة، بمعنى أنه عندما يكون هناك حرب وحصار اقتصادي سيكون هناك إعاقه لتأمين مستلزمات الإنتاج، سواء من مصادر الطاقة «المازوت والبنزين»، أو إعاقه في تأمين الأسمدة والأدوية الزراعية وعدم القدرة على تأمين هذه المستلزمات بالشكل الكافي، كما حدث خلال العام الماضي، وكان له تأثير سلبي في الواقع الزراعي، مشيراً إلى أنه خلال العام الحالي سيكون الواقع أفضل، وهناك حلول لهذا الحصار الجائر الذي يطول القطاع الزراعي وذلك من خلال الاستعانة بتجار لتأمين مستلزمات الإنتاج وطرق أخرى ويتم تأمينها حالياً.

وعزى الارتفاع الكبير في أسعار اللحوم والفروج إلى عدة عوامل، أبرزها سعر الصرف حالياً، لافتاً إلى أنه على الرغم من أن اللحوم إنتاج محلي إلا أن مدخلات إنتاجها بالدولار، بمعنى أنه عندما يتم استيراد لقاحات وأعلاف وأدوية بيطرية فإن استيرادها يتم بالدولار.

ولفت إلى وجود بوادر تحسن في زيادة الصادرات الزراعية السورية إلى العراق، إلا أن أميركا تعرقل هذا الموضوع، منوهاً بأن العراق نافذة تقليدية قديمة للإنتاج الزراعي السوري والسوق العراقي سوق واسع وكبير وهو بحاجة للإنتاج الزراعي السوري.

ولفت إلى أن تداعيات الأزمة على الإنتاج الزراعي أدت إلى خروج مساحات واسعة من الإنتاج، وأكبر المساحات مثل الرقة والحسكة وحلب، مما أدى إلى عدم القدرة على تصدير المحاصيل الإستراتيجية، والاستمرار باستيراد كميات منها، لافتاً إلى أنه حالياً جزء كبير من الأراضي في الرقة والحسكة وسهول حلب عانت إلى سيطرة الدولة، وجزء كبير من مساحات هذه الأراضي باتت مزروعة، لافتاً أنه خلال العام الماضي كان هناك إنتاج جيد من الذرة الصفراء المحلية، ما ساهم بتأمين جزء من احتياج قطاع الدواجن.

وأشار إلى أنه كلما زادت نسبة الأراضي العائدة إلى سيطرة الدولة انخفض الاستيراد وزاد التصدير، متوقفاً أنه في ضوء معطيات الطقس الحالية سنصل إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي من الإنتاج ومن الممكن أن تصل إلى مرحلة التصدير.

## هنا نسال:

يفترض أن يزود التقرير السنوي لقطاع التأمين الصحي السلطات المعنية بتنظيم قطاع التأمين الصحي بالمعلومات حول الموازنة السنوية وكشف الدخل والتدفق النقدي وبيانات مالية أخرى، وكسابقه من التقارير، فإن أرقام وبيانات تقرير النصف الأول لعام ٢٠١٩ جوفاء، وتكرار من دون جدوى.

أشار التقرير إلى أن القسط في القطاع الإداري هو ٩٥٠٠ ليرة سورية، تدفع وزارة المالية للمؤمنين في القطاع الإداري يقارب ٦٠٩.٤ ألف ليرة، والمؤمن له ٣٠٠٠ ليرة، وعدد المؤمنون في القطاع الإداري يقارب ٦٠٩.٤ ألف المؤمن له، وبلغ عدد المستفيدين من التأمين الصحي ما يقارب ٣٨٩.٩ ألف مؤمن له، بنسبة ٦٤ بالمئة، في حين بلغ مجموع غير المستفيدين من التأمين الصحي ما يقارب ٢١٩.٥ مؤمن له، بنسبة ٣٦ بالمئة.

وبلغ مجموع عدد المطالبات للقطاع الإداري ما يزيد على ٢.٧ ملايين مطالبة، وبلغت قيمة هذه المطالبات ما يزيد على ٨.١٢ مليارات ليرة (أي بوسطي يقل عن ١٣ ألف ليرة لكل مطالبة).

وذكر التقرير قيمة التكلفة للمؤمن الواحد في كل شركة، وتفاوتت بين حد أعلى ١٦٦٩٢ ليرة، وحد أدنى ٩٠٧٦ ليرة، وبين قيمة المطالبة الواحدة، والتي تفاوتت بين حد أعلى ٣٢١٠ ليرة وحد أدنى ٢٧٢٩ ليرة.

وبلغ مجموع أقساط تأمين القطاع الإداري ٥.٩ مليارات ليرة، على اعتبار القسط ٩٥٠٠ ليرة، تدفع الدولة ما يزيد على ٣.٩٦ مليارات ليرة، ويدفع المؤمن لهم ما يقارب ١.٨٣ مليار ليرة.

وتبلغ أجور الخدمات الممنوحة من المؤسسة العامة السورية للتأمين إلى شركات الإدارة نحو ١٨٢.٨ مليون ليرة، على اعتبار أن القيمة الخدمية لكل مؤمن ٣٠٠ ليرة.

## ١٤٤١ منشأة صناعية خاصة جديدة خلال ٢٠١٩ وفق القانون ٢١ و٤ فقط على قانون الاستثمار!!

## صناعيون لا يفضلون التنفيذ وفق قانون الاستثمار..

## وعربش لـ«الوطن»: بسبب تأخر صدور قانون الاستثمار الجديد



## هنا غائم

بلغ عدد منشآت القطاع الخاص المنفذة خلال العام الماضي (٢٠١٩) ١٤٤٥ منشأة، منها ١٤٤١ منشأة منفذة وفق القانون ٢١ الخاص بتنظيم الصناعة، و٤ منشآت وفق قانون الاستثمار.

وحول سبب إقبال الصناعيين على التراخيص والاستثمار وفق القانون ٢١، رأى الباحث الاقتصادي الدكتور زياد عريش أنه يعود بشكل رئيس إلى التأخر في إصدار التعليمات التنفيذية لمشروع قانون الاستثمار الجديد الذي أكدت الجهات الوصائية أنه يختلف عن قوانين الاستثمار السابقة مثل القانون رقم ١٠ لعام ١٩٩١ والمرسوم التشريعي رقم ٨ لعام ٢٠٠٧ في العديد من القضايا التي اعتبرها أساسية، ومنها تبسيط الإجراءات وحزمة من المزايا التي سمعنا عنها.

ولفت إلى أن المستثمر لا يمكن أن يؤجل استثماراته لحين صدور القانون الجديد وتعليماته التنفيذية، لذلك يلجأ إلى الاستثمارات والمشاريع الصغيرة

والمتوسطة، مبيناً أن الاستثمارات الكبيرة تتطلب مليارات الليرات، وهو أمر غير ممكن بشكل ملموس في الظروف الحالية، نظراً لأن التمويل غير متاح لأغلب الصناعيين، ناهيك عن الأوضاع الأخرى، إذ إن الجميع بانتظار مزيد من التحسن والاستقرار الاقتصادي.

من جهة أخرى، أوضح عريش أن معظم المنشآت الصناعية بحاجة إلى تأهيل كامل للبنية التحتية، والصناعيون بعضهم ينتظر الحكومة، والبعض الآخر لا ينتظر الحكومة للتأهيل والترميم.

والأمر الآخر الذي يشجع الصناعيين على الاستثمار وفق القانون ٢١ هو التذبذب وعدم الاستقرار العالمي والإقليمي للشركات الكبيرة التي يهيما السوق الداخلية والإقليمية، ودول الجوار، بحسب عريش، الذي بين أن مشاريع إعادة الإعمار لها أولوية، علماً أن البنية التحتية بحاجة إلى تجديد وتأهيل، وهذا لا يقلل من أهمية حاجتنا للاستثمارات الصغيرة لتشغيل اليد العاملة، وخاصة أن هذه الشركات لديها مرونة وتعمل بظروف عدم الاستقرار.

وبحسب تقرير لوزارة الصناعة حول أبرز مؤشرات أدائها تم إعداده بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١٥ (تلقت «الوطن» نسخة منه) فقد بلغ رأس المال الشركات المنفذة وفق القانون ٢١ أكثر من ٢٢.٧ مليار ليرة سورية، موزعة على ٢٦٦ منشأة للصناعات الهندسية، برأس مال ١١.٧ مليار ليرة سورية، وعدد عمال ٤٢٤ عاملاً.

في حين بلغ عدد منشآت القطاع الغذائي ٥٠٤ منشأة، برأس مالها نحو ٦.١٨ مليارات ليرة، وعدد عمال ٨٩٠ عاملاً.

وفي القطاع الكيماوي بلغ عدد المنشآت القائمة على القانون ٢١ نحو ٥٣٥ منشأة برأس مال ٤.٢ مليارات ليرة، وعدد عمال ٥٥٩ عاملاً.

أما الصناعات النسيجية، فقد بلغ عدد منشآتها ١٣٦ منشأة (بزيادة ملحوظة عن العام الماضي والتي كانت ٤٤ منشأة) برأس مال ٥٧٠ مليون ليرة، وفي التقرير تبين أن هناك تراجعاً عن العام الماضي برأس مال شركات النسيج، والتي كان رأس مالها بحدود ٢٣ مليار ليرة.

## معظم المنشآت الصناعية بحاجة إلى تأهيل كامل للبنية التحتية

وفي قطاع الصناعات الهندسية، فقد بلغ عدد منشآتها نحو ٢٦٦ منشأة برأس مال يتجاوز ١١.٧ مليار ليرة وبعد عمال يصل إلى ٤٢٤ عاملاً.

أما الشركات الأربعة المنفذة وفق قانون الاستثمار خلال العام ٢٠١٩، فقد بلغ رأس مالها ١٢.٩٦ مليار ليرة سورية، موزعة على شركتين في القطاع الهندسي وشركتين في القطاع الغذائي برأس مال ١٠.٤٦ مليارات ليرة، وعدد عمال ٢٢ عاملاً.

من الجدير ذكره أن الوزارة طالبت الجهات التابعة لها بتقديم كافة البيانات التي تتعلق بالأرباح والخسائر الفعلية بهدف الوقوف على نقاط القوة والضعف في كل شركة، ومعالجة نقاط الضعف وفق الإمكانيات المتوافرة وبما يتوافق مع الرؤى والإستراتيجيات التي وضعتها الوزارة، وتعظيم نقاط القوة وتدعيمها بما يخدم زيادة الطاقات الإنتاجية وتحقيق العائد الربحي لكل الشركات والمؤسسات خلال العام ٢٠١٩ للانطلاق بالروى التي تتطلع لها الوزارة ضمن منهجية علمية الصناعة وتشابك القطاعين العام والخاص.

## ٨ مليارات ليرة أرباح القطاع العام الصناعي ٢٠١٩

وكانت سجلت خسائر العام الماضي، تمكنت من تجاوزها، وفي المؤسسة العامة للأقطان، بلغت الأرباح ٣٨٦ مليار ليرة.

وزادت خسائر مؤسسة السكر هذا العام بنحو ١.٥ مليار ليرة، حيث خسرت خلال ٢٠١٩ نحو ٢.٨ مليار ليرة، في حين كانت في العام ٢٠١٨ نحو ١.٣ مليار ليرة.

ويخصوص المؤسسة العامة للأسمنت، فقد أظهر التقرير أن خسائرها بلغت ٢٨٧ مليون ليرة، في حين سجلت في العام السابق أرباحاً بلغت قيمتها ٧١٧ مليون ليرة.

حيث بين أن معظم هذه الأرباح تركزت في المؤسسة العامة للصناعات الهندسية، التي بلغت أرباحها نحو ٥.٤ مليارات ليرة.

في حين حققت المؤسسة العامة للتبغ أرباحاً بقيمة ٢ مليار ليرة، كما حققت المؤسسة العامة للصناعات الغذائية أرباحاً بقيمة ١.٥ مليار ليرة.

أما أرباح المؤسسة العامة للصناعات النسيجية فقد بلغت نحو ٨٥٥ مليون ليرة، وفي المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية وصلت الأرباح إلى ٨٦١ مليون ليرة.

## الوطن

حققت شركات ومؤسسات القطاع العام الصناعي أرباحاً صافية بنحو ٨ مليارات ليرة خلال العام الجاري (٢٠١٩)، وتضاعفت بأكثر من ٩ مرات عما تم تحقيقه العام الماضي، حيث بلغت الأرباح الصافية بعد خصم الضريبة نحو ٧٨٢ مليون ليرة سورية فقط.

وأصدرت وزارة الصناعة تقريرها المتضمن المؤشرات النهائية المتعلقة بالأرباح والخسائر بعد الضريبة في المؤسسات الصناعية للعام ٢٠١٩،

## قراءة خاصة في أرقام التأمين الصحي

## لماذا تتحمل المؤسسة العامة السورية للتأمين خسائر رغم أنها مؤسسة اقتصادية ربحية؟!!

تقول إن ما ورد في المادة ٣ من قانون التأمينات الاجتماعية ينص على أن تمارس المؤسسة الحقوق المخولة للسلطات المالية المختصة بموجب قانون جباية الأموال العامة لتحصيل المبالغ المترتبة لها والمنصوص عنها في قانون التأمينات الاجتماعية وتعديلاته.

ولمجموعة أقساط تأمين القطاع الإداري نحو ٥.٧٩ مليارات ليرة، تدفع الدولة منها ٣.٩٦ مليارات ليرة، والمؤمن لهم نحو ١.٨٣ مليار ليرة، ولا يوجد دراسة حقيقية لقيمة القسط، ثم هل تم تقاض بين الوزارات ووزارة المالية حول الأعداد والمدفوعات؟

من ناحية أخرى، هل تم تقاض بين وزارة المالية والمؤسسة العامة السورية للتأمين حول هذه المبالغ وتصفيته سنوياً؟ ولماذا تتحمل المؤسسة هذه الخسائر السنوية وهي التي يجب أن تكون مؤسسة اقتصادية ربحية؟ ولماذا تكون أقساط القطاع الاقتصادي أعلى من القطاع الإداري؟ وهم يعملون في المؤسسات العامة؟ غير متناسين أيضاً أن تغطية المؤمن في القطاع الاقتصادي أكبر وأشمول، وتغطيهم بدأت منذ عام ١٩٨١ هم وعوائلهم، بينما حرم القطاع الإداري من التغطيات الطبية حتى عام ٢٠١٠، والتي منحت له وكانت منقوصة حتى

الوقت الذي يدفع فيه العامل في القطاع الإداري والقطاع الاقتصادي المبلغ ذاته للتأمينات الاجتماعية، وتدفع الحكومة أيضاً الحصة المناظرة نفسها للتأمينات الاجتماعية، غير متناسين أن المراجعين لإصابات العمل للتأمينات جلهم من القطاع الاقتصادي، أي إن عامل القطاع الإداري حمل إصابات القطاع الاقتصادي وساهم في نمو إيرادات مؤسسة التأمينات بشكل كبير في الوقت الذي تخلت عنه التأمينات الاجتماعية منذ عام ١٩٥٩ ولتاريخه.

وهناك من يدعي أن وزارة المالية لا تقوم بدفع مساهمات التأمينات الاجتماعية كاملة، وهنا

حركات المؤمن له الخارجية، أو قيمة الأدوية أو التحاليل المخبرية أو الأشعة.. وغيرها من الإجراءات، وبالتالي لا يمكن الركون إلى بيانات حقيقية تؤدي المعرفة الاتفاق وقيمه لكل إجراء.

والمؤسسة الحق بطلب إعفاء محاسبي الإدارة في حال التخلف عن تسديد الاشتراكات المترتبة للمؤسسة عن عمال الجهة التي يعملون لديها لمدة تزيد على ثلاثة أشهر، ولها مقاضاة أمري الصرف وعقادي التنقذ والمديرين الماليين ومحاسبي الإدارات لدى الجهات العامة وذلك في حال التقصير أو التأخر عن تسديد جميع المبالغ المستحقة للمؤسسة مع الفوائد والمبالغ الإضافية.. وهناك مواد بهذا الخصوص.

بقي أن نورد أموراً محدودة من جملة كبيرة من الاستفسارات عن أرقام التقرير، من بينها، أين نسب الاقتطاع التي تمثل التحمل ونسب المشاركة بالتأمين التي يدفعها المؤمن لهم وهي مبالغ لا يستهان بها تعطي صاحب القرار فكرة

وما دامت الجهة الدافعة هي واحدة (متمثلة في وزارة المالية)، فلماذا لا يتم توحيد العقود لتبدأ جميعاً مع بداية العام، وتنتهي بنهايته، ليتمتع صاحب القرار (الوزارات المعنية) من التقاض وقطع الحسابات ورصد الموازنة وتغيير مقدمي العقود؟ إن المعمول به حالياً يؤدي إلى غياب الشفافية وتبادل المعطيات وأموراً أخرى كثيرة لا مجال لذكرها.

ما أكثر الأمراض المزمنة شيعاً وأهم الأدوية؟ ونحن نعرف مدى تغيير هذه الأدوية من شركة ذات قيمة عالية لتعطي للمريض ذات قيمة أدنى وقد يكون الدفع من المؤسسة للدواء ذا القيمة الأعلى.

## خبري في التأمين الصحي



تم حالياً تعريف كل حركة طبية بمطالبة. ومن ناحية أخرى، لم يظهر التقرير المطالبات داخل المشفى عما هي خارجه، وتم دمجها جميعاً، بعضها مع بعض، كما لم يبين التقرير حالات الولادة والعلميات القيصرية ونسبها وهي مهمة في أعمال التأمين الصحي، كما أنه لم يتم فصل مطالبات الأمراض المزمنة وعدها ونوعها وهي نقطة مهمة في التأمين الصحي.

وبلغت قيمة تلك المطالبات ٨.١٢ مليارات ليرة، وإذا تم تقسيم هذا المبلغ على عدد المطالبات تكون قيمة المطالبة هي ٢٩٩٦ ليرة، وهنا أيضاً لا يمكن التفريق بين المطالبة في المشفى أو

اسمية، فهناك بينها ما زالت أسماء المتقاعدين أو متوفين أو مندبين أو مسرحين أو يؤدون الخدمة الإلزامية أو من ترك العمل بسبب العمليات الإرهابية في بعض المحافظات أو الهجرة.. الخ، ناهيك عن الإضافة والإلغاء، كما أنه لتاريخه لم يتم تقاض على الأعداد بين كل من الوزارة المعنية ووزارة المالية والمؤسسة العامة السورية للتأمين.

وبلغ عدد المطالبات ٢.٧ مليار، وبشكل عام تعرف المطالبة الطبية بمجموع حركات المؤمن المرضية لنوع واحد من المرض (زيارة طبيب، أشعة، مخبر، وصفة.. الخ)، ولكن مع الأسف